

الكفاح الاقتصادي ضد الصهيونية

المؤلف: د. رهاورد رانغ البرجاني

حينما بدأت الصهيونية غزوها لفلسطين بعد الحرب العالمية الأولى كان هذا البلد متأخراً من الوجهة الاقتصادية تأخراً كبيراً . فالصناعة كانت في بدء نشوئها ، وكانت طرقها قديمة غير مجدية . والمعرفة الفنية اللازمة لصناعة حديثة كانت معدومة تقريباً ، كما أن نظام الحكم لم يكن يشجع على نشوء الصناعة أو على التطور الاقتصادي بشكل عام . ولم يكن حال الزراعة أفضل من حال الصناعة ، فقد كانت هي الأخرى متأخرة تستعمل الطرق الساذجة القديمة . وكان يمنع تقدم الزراعة نظام الأعشار والضرائب ، ونظام توزيع الأراضي الذي جعل معظمها في أيدي قلة من الناس يعيش معظمهم خارج فلسطين . وقد سبب نظام توزيع الأراضي فيما بعد كارثة سياسية بالإضافة إلى أضراره الاقتصادية كما سنرى .

وقد كان تفوق الصهيونية الاقتصادي ساحقاً في بادئ الأمر ، فقد نص الانتداب الفلسطيني على وضع البلاد في أحوال اقتصادية وسياسية تساعد على إنشاء الوطن القومي اليهودي ، واستغل الصهيوينيون هذا النص استغلالاً تاماً فأصبح جهاز الحكم أداة طيعة تسهل لهم تحقيق مشاريعهم الاقتصادية المختلفة ، ثم استطاعوا أن يوظفوا في فلسطين كميات طائلة من الأموال جمعوا معظمها من أثرياء اليهود في مختلف أنحاء العالم ، وأوجدوا مؤسسات مالية تنفذ مشاريعهم الاقتصادية على أساس تجاري ، وأخرى تنفذها على سبيل الهبة والتبرع كلما لاقت الصعوبات . ولم تكن نموز اليهود المعرفة الفنية ، فقد جاء معظمهم من بلاد صناعية متقدمة في أوروبا ووضعوا خبرتهم للقيام بمختلف المشاريع .

وقد استطاع اليهود بفضل هذه الأمور إنشاء نظام اقتصادي واسع في فلسطين ، كلفهم زهاء مائة وخمسة وعشرين مليون جنيه . وقد وظف اليهود حوالي خمسة عشر مليوناً من الجنيهات في إنشاء عدد كبير من الصناعات المتنوعة ، وأنفقوا ما يقارب عشرة ملايين من الجنيهات على تنمية زراعة الحمضيات ، أما الباقي فوزع بين أنواع الزراعة الأخرى وتكاليف البناء والعمران والمشاريع الإنشائية والتجارية المختلفة .

أما الأهداف التي كان الصهيوينيون يرمون إلى تحقيقها بالوسائل الاقتصادية فهي ثلاثة :

العالمية ، وكانت صناعة الموالح أحد الأركان الأساسية للحياة الاقتصادية اليهودية . وهناك أسباب أخرى بالطبع مثل سوء الواصلات ومقاطعة العرب وسواها . ولكن هذه الفترة انتهت بإعلان الحرب التي قطعت فلسطين وكثيراً من البلاد العربية المجاورة عن مصادر الإنتاج الصناعي في العالم ، فانهز اليهود الفرصة وأحيوا كثيراً من الصناعات الميتة وأنشأوا صناعات أخرى ، جنوا منها في فترة الحرب أرباحاً طائلة .

وبالرغم مما يبدو على الاقتصاد الصهيوني من ثبات في الوقت الحاضر فإن المرء يلاحظ كثيراً من نقاط الضعف القديمة ، ولا بد لهذه النقاط أن تظهر يوماً وتؤثر في حياة اليهود تأثيراً كبيراً . فمن مظاهر الضعف ذلك الدين العظيم الذي تفرق به المستعمرات الزراعية حتى لقد قدر دين المستعمرات الزراعية التابعة لمنظمة المستدروت اليهودية وحدها بأربعة عشر مليون جنيه في العام الماضي ، وقد أظهرت حسابات المستعمرات اليهودية الزراعية أن أكثر من ثمانين في المائة منها يتحمل خسارة سنوية غير قليلة . كما أن الصناعة اليهودية قد عادت إلى شيء من الارتباك منذ نهاية الحرب وعودة الاتصال مع البلاد الصناعية الأجنبية وقد زاد في هذا الارتباك مقاطعة البلاد العربية للبضائع الصهيونية .

وقد بذل اليهود جهوداً عظيمة لتصرف منتوجاتهم في الأقطار العربية المختلفة وتوسلوا لذلك بوسائل مختلفة . فمن ذلك وسيلة إغراق الأسواق العربية ببضائع صهيونية رخيصة ، حتى لقد كان الكثير من المنتجات الصهيونية يباع في فلسطين بثمن أعلى من ثمنه في أسواق الأقطار العربية الأخرى ، وقد استعملت هذه الطريقة قبل الحرب عدة شركات يهودية منها شركة الأسمت التي استطاعت أن تبيع الأسمت في سوريا ولبنان بما يقرب من نصف ثمنه في فلسطين ومكسبها من ذلك الحماية الكبيرة التي فرضتها حكومة فلسطين على الأسمت المستورد من الخارج . كما توسل اليهود أيضاً بوسائل الدعاية والإعلان لنشر بضائعهم في مختلف الأسواق العربية ، وساعدتهم على ذلك أن كثيراً من كبار التجار والبائعين في الأسواق العربية كان من اليهود .

إلا أن الجامعة العربية قد وضعت حداً نهائياً لهذه المحاولات بقرارها مقاطعة البضائع الصهيونية كما سنرى .

وأخيراً فقد نجح اليهود أيضاً في الاستيلاء على قسم كبير من أراضي فلسطين الزراعية وفي إجلاء العرب عنها وفي خلق طبقة كبيرة من الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً . ويقدر الآن أن ما يملكه اليهود من الأراضي الزراعية في فلسطين يبلغ حوالي مليوني

العالمية ، وكانت صناعة الموالح أحد الأركان الأساسية للحياة الاقتصادية اليهودية . وهناك أسباب أخرى بالطبع مثل سوء المواصلات ومقاطعة العرب وسواها . ولكن هذه الفترة انتهت بإعلان الحرب التي قطعت فلسطين وكثيراً من البلاد العربية المجاورة عن مصادر الإنتاج الصناعي في العالم ، فانهز اليهود الفرصة وأحيوا كثيراً من الصناعات الميتة وأنشأوا صناعات أخرى ، جنوا منها في فترة الحرب أرباحاً طائلة .

وبالرغم مما يبدو على الاقتصاد الصهيوني من ثبات في الوقت الحاضر فإن المرء ليلحظ كثيراً من نقاط الضعف القديمة ، ولا بد لهذه النقاط أن تظهر يوماً وتؤثر في حياة اليهود تأثيراً كبيراً . فمن مظاهر الضعف ذلك الدين العظيم الذي تغرق به المستعمرات الزراعية حتى لقد قدر دين المستعمرات الزراعية التابعة لمنظمة المستعمرات اليهودية وحدها بأربعة عشر مليون جنيه في العام الماضي ، وقد أظهرت حسابات المستعمرات اليهودية الزراعية أن أكثر من ثمانين في المائة منها يتحمل خسارة سنوية غير قليلة . كما أن الصناعة اليهودية قد عادت إلى شيء من الارتباك منذ نهاية الحرب وعودة الاتصال مع البلاد الصناعية الأجنبية وقد زاد في هذا الارتباك مقاطعة البلاد العربية للبضائع الصهيونية .

وقد بذل اليهود جهوداً عظيمة لتعريف منتوجاتهم في الأقطار العربية المختلفة وتوسلوا لذلك بوسائل مختلفة . فمن ذلك وسيلة إغراق الأسواق العربية ببضائع صهيونية رخيصة ، حتى لقد كان الكثير من المنتجات الصهيونية يباع في فلسطين بثمان أغلى من ثمنه في أسواق الأقطار العربية الأخرى ، وقد استعملت هذه الطريقة قبل الحرب عدة شركات يهودية منها شركة الأسمنت التي استطاعت أن تبيع الأسمنت في سوريا ولبنان بما يقرب من نصف ثمنه في فلسطين ومكثها من ذلك الحماية الكبيرة التي فرضتها حكومة فلسطين على الأسمنت المستورد من الخارج . كما توسل اليهود أيضاً بوسائل الدعاية والإعلان لنشر بضائعهم في مختلف الأسواق العربية ، وساعدتهم على ذلك أن كثيراً من كبار التجار والبائعين في الأسواق العربية كان من اليهود .

إلا أن الجامعة العربية قد وضعت حداً نهائياً لهذه المحاولات بقرارها مقاطعة البضائع الصهيونية كما سنرى .

وأخيراً فقد نجح اليهود أيضاً في الاستيلاء على قسم كبير من أراضي فلسطين الزراعية وفي إجلاء العرب عنها وفي خلق طبقة كبيرة من الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً . ويقدر الآن أن ما يملكه اليهود من الأراضي الزراعية في فلسطين يبلغ حوالي مليوني

دونم ، من مجموع ثمانية ملايين دونم تصلح للزراعة في فلسطين بأكملها ، أى أن اليهود يملكون ربع الأراضي الزراعية في فلسطين ، إلا أن الأراضي التي يملكونها تفوق الربع بكثير ، فهي أجود أراضي فلسطين وأخصبها ، وكلها تقع في السهول الغنية بتربتها ، والتي يتوفر لها الماء ، إما بواسطة الآبار الارتوازية ، أو الأنهار والجداول ، أو مياه المطر . وتقع أكثر هذه الأراضي في السهل الساحلي ومرج ابن عامر وسهل الأردن والحولة ، وهي سهول فلسطين الرئيسية . فالواقع إذن أن قيمة الأراضي الزراعية التي يملكها اليهود تزيد على ثلث الأراضي الزراعية في فلسطين .

وقد كانت مشكلة الأراضي في فلسطين إحدى المشاكل الحادة التي أدت إلى الاضطراب والثورات ، ولذلك فقد قام لتحقيقها عدة لجان بريطانية ، بعضها تخصص في التحقيق بها وحدها ، وكان أهم تقرير كتب عنها ذلك التقرير الذي كتبه الخبير البريطاني جون هوب سمسون سنة ١٩٣٠ ، فقد أوضح بجلاء أن الأراضي التي بيد العرب قليلة جداً وتفتقر عن حاجتهم الزراعية بكثير ، ودعا إلى تدارك الأمر بسرعة ، وأظهر أن أكثر من تسعة وعشرين بالمئة من الفلاحين العرب لا يملكون أرضاً على الإطلاق ، ولذلك يعتمدون على الأعمال الزراعية الموسمية أو على مساعدة الأقارب ، أو يضطرون إلى النزوح المدن ، والمدن تسكون بدورها مكتظة بالسكان ، فلا يجدون فيها العمل الذي يبحثون عنه . وأوضح التقرير أيضاً أن المزارعين العرب الذين يملكون الأرض لا يملكون منها ما يكفي لسد أودهم ، ولذا تراهم غارقين بالديون ، ولا بد أن يضطر الكثيرون منهم بسبب ديونهم هذه إلى بيع أراضيهم . وأظهرت لجنة أخرى ألفت للتحقيق في أحوال المزارعين العرب وهي لجنة جونسون كروسبي أن معدل دين المزارع العربي يزيد على دخله لمدة سنة كاملة ، وأن معدل ما يملك من الأرض يبلغ نصف ما يحتاج . وكثيراً ما وجه اللوم إلى عرب فلسطين واعتبروا مسئولين عن بيع أراضيهم ، ومستحقين للنتائج المترتبة على هذا البيع . ولكن درس مشكلة الأراضي في فلسطين يظهر لنا بجلاء أن عرب فلسطين لم يبيعوا إلا قسماً قليلاً من الأراضي لا يزيد في مجموعه على ربع ما يملكه اليهود . فقد كان اليهود يملكون حوالى ٦٥٠ ألف دونم في فلسطين قبل حرب سنة ١٩١٤ — ١٩١٨ ، وقبل أن تظهر الصهيونية بشكائها السافر . ثم اشترى اليهود بعيد تلك الحرب ما يقرب من ٧٠٠ ألف دونم من عدد من الإقطاعيين اللبنانيين والسوريين الذين لم يسكنوا فلسطين في يوم من الأيام ، وكان أكثرهم من العائلات التي لم تعرف الوطنية ولم يكن يهمها في الحياة سوى الملاذ والتشبه بالأجانب .

وكان انتشار النظام الإقطاعي ، أى ملكيات الأراضي الكبيرة ، أحد العوامل التي مكنت اليهود من شراء صفقات كبيرة من الأرض بأغراء عدد قليل من الناس . أما الفلاح الفلسطيني فلم يبيع من الأرض إلا مساحات قليلة اضطرته إلى بيعها أحواله المادية الصعبة ، وكان البيع يجري في الغالب إلى سمسار اشترى اليهود بأموالهم وبيعها السمسار بدوره إلى اليهود . وبما أن حكومة فلسطين مكافئة بتسهيل إنشاء الوطن القومي اليهودي ، فإنها لم تفعل شيئاً يستحق الذكر لحماية الفلاح العربي من الدائن والسمسار أو للحفاظ على أرضه . وقد سنت في سنة ١٩٢٠ قانوناً لتنظيم انتقال الأراضي في فلسطين قسمت فيها البلاد إلى ثلاث مناطق — منطقة يمنع فيها بيع الأراضي إلا لعربي فلسطيني — وأخرى يسمح فيها البيع لغير العرب الفلسطينيين بشرط موافقة المندوب السامي — وثالثة يسمح فيها لليهود بشراء الأراضي . وقد وجد اليهود طرقاً عديدة للاحتيال على هذا القانون ، ولم تفعل الحكومة شيئاً لإزاء تلك الطرق ، فاستمر تسرب الأراضي إلى اليهود في جميع المناطق .

لقد استعرضنا فيما تقدم مدى نجاح اليهود في تحقيق الأهداف التي جعلوا من الاقتصاد وسيلة لتحقيقها . وهو كما نرى نجاح خطير مخيف ، من العبث التقليل من أهميته والخط من شأنه ، ولتتم نظورتنا الآن إلى الصورة لنرى ما فعله العرب لمكافحة هذه الأهداف عن طريق الاقتصاد .

قلنا فيما تقدم بأن ما لدى العرب من الوسائل المادية والفنية يقل كثيراً عما لدى اليهود ، ولذلك فإن عرب فلسطين وحدهم لا يستطيعون بوسائلهم المادية المحدودة مقاومة تيار قوى جارف كهذا . ومع ذلك فإنهم لم يبقوا مكتوفي الأيدي وحاولوا ، جهدهم ، العمل بالقليل الذي لديهم .

وكان واجب العرب الأول بالطبع أن يقروا جهازهم الاقتصادي حتى يستطيع الثبات أمام الجهاز اليهودي ، وحتى يساعد على الصمود السياسي . ولئن كانت لدى اليهود الميزات المتقدمة فإن لدى العرب ميزة على الأقل ، وهي أن أجور المال عندهم أقل بكثير مما هي عند اليهود ، وهذا يجعل تكاليف الإنتاج عندهم أقل . وقد استطاع العرب أيضاً توسيع صناعاتهم ، فبعد أن كان رأسمالها سنة ١٩١٨ لا يتجاوز مليون جنيه أصبح الآن يقرب خمسة ملايين أى أن الصناعة العربية تبلغ ثلث الصناعة اليهودية ، كما استطاع العرب أيضاً توسيع زراعة الموالح ، وهم الآن يملكون ما يقرب من ٥٥ في المائة من موالح فلسطين ، وبنجاح مجموع ما وظيفوه في تلك الزراعة عشرة ملايين جنيه . إلا أن الموالح قد تأثرت كثيراً بسبب عدم تصديرها طول مدة

الحرب ، ولم يصدر جميع ما أنتجته فلسطين من الموالح منذ سنة ١٩٣٩ إلا في هذا الموسم (١٩٤٧ - ٤٨) . وقد حلت بمزارعي الموالح خسائر كثيرة مدة الحرب ، ولئن صمدت هذه الزراعة ، ولم تزل تماماً في فلسطين ، فكثير من الفضل يعود إلى القروض التي دفعتها حكومة فلسطين لمزارعي الموالح خلال مدة الحرب . ولعله يصح القول أنه لو لم يكن لليهود نصف بيارات البرتقال في فلسطين لما دفعت الحكومة شيئاً من القروض لمساعدة هذه الزراعة .

إلا أن الجهاز الاقتصادي العربي في فلسطين يحتاج إلى دعم قوى من دول الجامعة العربية ، وإلى مساهمة هذه الدول في إنشاء المشاريع الاقتصادية لدى عرب فلسطين ، فقاومة الاقتصاد اليهودي السلبية بمقاطعة البضائع الصهيونية لا تسكفي ، بل يجب دعم هذا الجهود السلبية بمجهود إيجابي . وهذا يقودنا إلى نقطة أخرى ، وهي النقطة الوحيدة التي حالف العرب فيها نجاح تام في كفاحهم الاقتصادي ضد الصهيونية ، وهي مقاطعة البضائع الصهيونية . فقد قررت الجامعة العربية في جلستها المنعقدة في ٢٨ ذى الحجة ١٣٦٤ هجرية الموافق ٤٥/١٢/٣ ، أن تقوم جميع الدول العربية بمقاطعة البضائع الصهيونية ، وأن تمنع استيرادها إلى بلادها منعاً باتاً . وقد أصدرت الحكومات العربية فوراً القوانين لتنفيذ هذا القرار وألفت لجنة من الجامعة للإشراف على أعمال المقاطعة . ولا شك أن الدول العربية قد نجحت في تطبيق هذا القرار . وقد حاول الصيونيون الاحتيال على قوانين الدول العربية ، كحماولتهم الاحتيال على قوانين حكومة فلسطين بشأن منع بيع الأراضي لليهود ، فأخذوا يرسلون البضائع إلى أقطار غير عربية أولاً (كقبرص) ثم يصدرونها إلى الأقطار العربية على أنها بضائع غير صهيونية ، كما حاولوا تهريب هذه البضائع . ولكن هذه المحاولات لم تنل نجاحاً يستحق الذكر لأن الدول العربية اتخذت ما يلزم من الإجراءات لإحباطها من جهة ، ولأن مثل هذه الطرق يزيد في تكاليف البضائع الصهيونية فيجعل تصريفها في الأسواق العربية صعباً نظراً لغلائها . ثم اتخذت بعض الحكومات العربية إجراءات أخرى لتضييق الخناق على الاقتصاد الصهيوني ، وذلك بمنع تصدير المواد الأولية إلى فلسطين لكيلا يستعملها اليهود في صناعاتهم ، ثم قررت حكومة مصر اتخاذ خطوة أخرى بمنعها مرور البضائع بطريق الترانزيت في مصر سواء كانت ذاهبة إلى الصهيونية أو خارجة منهم .

وقد كان من أثر هذه الإجراءات أن اختفت البضائع الصهيونية من الأسواق العربية اختفاء تاماً تقريباً ، وزال أمل اليهود في أن يجمعوا من الأقطار العربية سوقاً ، وهبطت صادرات فلسطين إلى الأقطار العربية في السنتين الأخيرتين هبوطاً عظيماً كبيراً . وقد أثر ذلك على

الصناعات اليهودية ، فأصبحت صناعة النسيج تعاني أزمة حادة وأغلق كثير من مصانع النسيج أبوابه ، كما اختفت صناعة اللباس تماماً ، وارتبك أكثر الصناعات اليهودية ، وراح اليهود يشنون حملة دعاية واسعة ضد الأقطار العربية ويحاولون التفتيش عن أسواق أخرى في البلقان وتركيا وسواها ، دون نجاح يستحق الذكر . وقد ساعد على هذا الارتباك الهام أن مصادر الإنتاج الرئيسية في العالم قد أعيد فتحها وأصبح من الممكن استيراد البضائع منها إلى الأسواق العربية . والبضائع التي ينتجها الصهيونيون تعجز عن الصمود أمام منافسة حرة مع البضائع الأوروبية والأميركية نظراً لارتفاع تكاليف الأولى ولعدم جودتها إذا ما قيسَت بالأخيرة . ومن الصعب تقدير أثر المقاطعة العربية في الاقتصاد الصهيوني تقديراً دقيقاً ، ولكن المعتقد أنه إذا ما تأثر العرب على هذه المقاطعة ، فإن أثرها سيتضح بجلاء عظيم في المستقبل وسيكون من نتائج المقاطعة العربية مضاعفة متاعب الاقتصاد الصهيوني وزيادة إرباكه . إلا أن في طرق تنفيذ المقاطعة حلقات ضعيفة يجب زيادة الاهتمام بها وتقويتها .

ننتقل الآن إلى كفاح العرب لمنع تسرب الأراضي العربية إلى اليهود . سبق أن قلنا إن معظم ما اشتراه اليهود من الأراضي كان في البدء ملكاً لجماعة من الاقطاعيين غير الفلسطينيين وإن الفلاح الفلسطيني متعلق بأرضه لم يبيع إلا القليل منها ، وكان يبعه لها ناشئاً عن شدة حاجته إلى المال وتفرير بعض الخونة به . وقد قام العرب بصراع سياسي قوى للحصول على تشريع لمنع تسرب الأراضي إلى اليهود فأصدر هذا الصراع عن سن قانون سنة ١٩٤٠ سبقت الإشارة إليه .

وقد أدرك العرب أيضاً أنه إلى جانب الصراع السياسي يجب أن يقوموا بصراع اقتصادي في سبيل تحقيق الغاية نفسها ، ومن الواضح أنه ما دام سبب بيع الأراضي هو الحاجة أو الإغراء ، فيجب على أي مشروع عربي أن يواجه هذين الاحتمالين حتى يتحقق له النجاح ، فتزال الحاجة التي قد تدعو إلى بيع الأراضي ، وتشتري الهيئات العربية الأرض التي تعرض للبيع بسبب الإغراء . وكانت أول محاولة عربية لإنقاذ المزارع العربي من المزاريق وتأمين الدين له بفوائد معقولة هي إنشاء البنك الزراعي العربي سنة ١٩٣٣ ، وقد أشرفت الهيئات الوطنية على تأسيس هذا البنك ، وقام الممولون العرب بشراء أسهمه . إلا أن هذا البنك قد فشل ، وبعد أن عمل سنوات قليلة كبنك زراعي انقلب إلى بنك تجاري عادي سنة ١٩٤٢ وغير اسمه فأصبح يدعى بنك الأمة العربية . وكانت أسباب فشله كبنك زراعي ما يلي :

١ - تضطر البنوك الزراعية إلى فتح فروع كثيرة ، فتمثل تكاليف البنك مرتفعة ،

ويزيد في كثرة التكاليف أن مجموع الدين انقسم إلى صفقات صغيرة كثيرة العدد .

٢ — يصعب التأكد من أن الفلاح يستطيع تسديد دينه في المستقبل ، خصوصاً وأنه لا يمكن مراقبة إنفاقه للدين ، فكثيراً ما يفرق الفلاح نفسه بالدين ، دون أن ينفق الأموال المستقرضة في الأغراض الإنتاجية ، بل ينفقها في سبيل استهلاكه ، كإقامة الولائم والأعراس والحج ، وفي سبيل مخاصمة الغير وما شابه ذلك . ولذا تجده بعد الاستدانة أقل إنتاجاً وأكثر عجراً عن تسديد الدين .

وهذه الأسباب تقف في وجه نجاح أي بنك زراعي للفلاحين العرب في فلسطين إذا ما أقام هذا البنك على أساس تجاري .

ولم يكن حظ المحاولة العربية الثانية في كفاح بيع الأراضي لليهود بأحسن من حظ الأولى . وكانت هذه المحاولة هي شراء الأراضي العربية المهددة بالبيع لليهود بأموال تجمع من العرب عن طريق التبرع . وقد أنشئت لجمع الأموال وشراء الأراضي مؤسسة دعيت (صندوق الأمة العربية) فأخذت الشيء القليل من الدنمات (الدونم النظامي ألف متر مربع) .

إلا أن مئات الألوف من الدنمات التي كان العرب يملكونها تسربت في هذه الأثناء إلى اليهود دون أن يستطيع صندوق الأمة العربية عمل شيء لإنقاذها . أما سبب فشله فيرجع إلى أن الأموال التي يجمعها لإنقاذ الأراضي المهددة لا تقاس بحال من الأحوال بالأموال التي يدفعها اليهود في سبيل الحصول عليها ، خصوصاً وأن موارد صندوق الأمة العربية كانت تأتي من عرب فلسطين وحدهم بينما يجمع اليهود الأموال من جميع اليهود في مختلف أقطار العالم . واليهود ، كما نعلم ، هم أكثر الناس ثراءً في كل قطر ، ولن يستطيع عرب فلسطين بحال من الأحوال مجارة اليهود في جمع الأموال ، ولذلك فإن الأثمان التي تستطيع الهيئات العربية دفعها تقل كثيراً عما يستطيع اليهود دفعه ، ولا تكفي إلا لجزء من الأراضي المهددة .

وقد قدم للجامعة العربية في سنة ١٩٤٥ مشروع لإنقاذ الأراضي في فلسطين ، يحاول تجنب الصعوبات التي لاقتها المشاريع سابقاً وذلك هو « المشروع الإنشائي العربي » ، الذي قدمه الأستاذ موسى العلمي مندوب فلسطين بالجامعة العربية حينذاك . ويقوم هذا المشروع على أساس الاعتراف بأن مالدي العرب من الوسائل المادية لا يكفي لشراء الأراضي العربية المهددة في فلسطين ، كما أن مثل هذا الشراء غير مرغوب فيه لأنه لا يفعل شيئاً للفلاح بل يحوله من مالك إلى أجير ، ويعترف المشروع أيضاً بسوء حالة الفلاح الاقتصادية والاجتماعية ، ويحاول معالجة خطر تسرب الأراضي وسوء حال الفلاح في آن واحد وبأقل التكاليف .

وطريقة المشروع في ذلك أنه يقدم خدمات مجانية الآن للفلاحين ، كزراع الأشجار وحفر الآبار وتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية بينهم عامة ، مقابل أخذه عليهم تعهدا قانونيا ببقاء الأرض في أيديهم فلا يستطيعون بيعها لليهود . أما في الأحوال التي تتعرض فيها الأراضي للبيع بسبب الإغراء ، فيشتري المشروع الإنشائي هذه الأرض على أن يعيد بيعها لصغار الفلاحين حالا وبشروط معتدلة تراعى فيها مصالحهم ، مع أخذ التعهدات القانونية لمنع بيعها للمستقبل . فيكون من نتيجة هذا المشروع تثبيت الفلاح في أرضه ، وإبقائه مالكها ، بل وجعله مالكا حينما لم يكن كذلك من قبل ، وتحسين أحواله في آن واحد . والتكاليف اللازمة لإقناع الفلاح بإعطائه تعهد قانوني هو في الواقع لمصلحته ، هي تكاليف قليلة ، تقل كثيرا عن الثمن اللازم لشراء الأرض . ثم إن هذا التعهد بضمن عدم بيع الأرض في المستقبل أمام أي إفواء . وقد قدر الأستاذ العلمي النفقات اللازمة لتحقيق مشروعه في جميع أنحاء فلسطين بخمسة ملايين تدفعها الحكومة والشعوب العربية في خمس سنوات ، تصبح بعدها جميع أراضي العرب في فلسطين آمنة من الخطر ، ويصبح بعدها الفلاحون العرب في مستوى اجتماعي يضارع مستوى الفلاحين في أرقى البلدان . وقد قدم للجامعة العربية في الوقت نفسه مشروع آخر وضعه سمادة الدكتور حافظ عفيفي باشا ، يقوم على أساس إنشاء شركة عقارية برأسمال قدره مليون جنيه ، تضمن الدول العربية الربح بأسمهما بنسبة مئوية معينة ، ولمدة من الزمن ونسأهم ربع مليون ليكون احتياطا لها مقابل ضمان الربح . وتقوم هذه الشركة بنوعين من العمل أولهما تيسير القروض للفلاحين وثانيهما شراء الأراضي واستثمارها ، فهي في الشق الأول من أهدافها تشبه البنك الزراعي العربي وفي الشق الثاني تشبه مشروع صندوق الأمة . ثم إن هذه الشركة فوق هذا وذاك ستحاول إجراء أعمالها على أساس تجاري .

وقد أقرت الجامعة العربية المشروعين في آن واحد وتركت للدول العربية أن تختار كل منهما ما تشاء ، فاختارت الحكومة العراقية المشروع الإنشائي ودفعت للجسمية التي تأسست في القدس لتنفيذه مبلغ ربع مليون جنيه ، واختارت باقي الحكومات العربية مشروع الشركة العقارية ودفعت كل منها قسطا من احتياطها ، وقد دفعت حكومة العراق أيضا حصتها من احتياط الشركة ، بالإضافة إلى ما دفعته للمشروع الإنشائي .

وقد لاقى المشروع الإنشائي معوقات سياسية عظيمة . كما أن الأموال المدفوعة له لا تؤمن قيامه بأعماله الواسعة النطاق التي كان المشروع يهدف إليها بالأصل . ومع ذلك فقد كانت تعد المدة لمبدء أعماله حينما قام بأنه الاضطرابات الحالية فتوقف العمل فيه مؤقتا .

وقد أسست الشركة المقارية وطرحت أسهمها للبيع ولكن الاضطرابات أيضا فاجأتها فلم تعمل في فلسطين حتى الآن .

الخاتمة

رأينا فيما تقدم أن اليهود قد جعلوا من الاقتصاد أداة لتحقيق هدف سياسي وأنهم بفضل ذلك قد نجحوا في إحراز قسم كبير من أهدافهم . ولو بنوا مشروعاتهم على أساس المقاييس الاقتصادية من ربح وخسارة لأحجموا عن كثير منها . وقد بذلوا في سبيل محاوراتهم لإنشاء دولة لهم في فلسطين بسخاء ما بعده سخاء .

ورأينا أيضا أن موارد عرب فلسطين ضئيلة لا تقاس بما لدى اليهود ، وأنها غير قادرة وحدها على صد هذا الغزو الاقتصادي . لذلك لا يمكن الوقوف في وجه هذا الغزو إلا بمؤازرة من البلاد العربية . ولكي تكون هذه المؤازرة فعالة يجب أن تجرى أيضا على أساس سياسي ودون التقيد بالمقاييس الاقتصادية . ويجب أن يكون البذل فيها بسخاء ، وأن يكون هدفها تقوية الاقتصاد العربي في فلسطين في سائر فروعها والحيلولة دون تسرب الأراضي العربية إلى اليهود مهما كلف الأمر .

ولئن كان الإجراء السياسي الذي أقرته الجامعة العربية في سبيل كسب المعركة الاقتصادية وهو مقاطعة البضائع الصهيونية ، إجراء سليما وقويا وفعالا ، فإن الإجراء الاقتصادي الذي قلت به حتى الآن وهو مشروع الشركة المقارية إجراء ضعيف غير كاف ، وذلك لأنه بني على أساس تجاري لا على أساس التبرع بسخاء ، ولأن ما خصص له من الأموال غير كاف وليس هناك شك في أن مصير المعركة الاقتصادية يتوقف إلى حد كبير على نتيجة المعركة السياسية الحربية فإن نجاح العرب في هذه المعركة كما نأمل فينبذ يمكن وضع فلسطين في أحوال تمكن من ربح المعركة الاقتصادية . ولذلك فإن ما أنفقته الدول العربية وتنفقه في كسب المعركة السياسية الحربية إجراء سليم يؤدي في النهاية إلى إحراز النصر في جميع النواحي الأخرى .

برهان راجب الدهباني